

إيمان الروضان: «صندوق قانون الحماية من العنف الأسري مدعاة للفخر»

وتعليقاً على هذا التعاون، قالت إيمان الروضان الرئيس التنفيذي لشركة زين الكويت: "إنه لمن دواعي سرورنا أن تكون جزءاً من مشاركة دولة الكويت في دعم هذه المبادرة العالمية التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة، وذلك للمساهمة في إيجاد الحلول والنظم لوقف العنف ضد المرأة، فقد بات هذا الأمر هاجساً للكثير من النساء والفتيات في عالمنا العربي وحول العالم أجمع.

المبادرة العالمية تأتي استمراراً لتعاونها مع مختلف الجهات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ومنها المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للحوار العربي، وهو التعاون الذي يعكس التزامها التام بدعم مختلف المبادرات التي تسلط الضوء على أهمية حماية المرأة وتمكينها وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحقيق أكبر قدر من الشمولية في المجتمع بشكل عام وفي بيئة العمل بشكل خاص.

أعلنت زين عن دعمها لحملة الأمين العام للأمم المتحدة لإنهاء العنف ضد المرأة بحلول عام 2030 تحت شعار "اتحادوا"، والتي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة لرفع مستوى الوعي وتبادل المعرفة والابتكارات من دول العالم أجمع لتوحيد الجهود والتصدي لظاهرة العنف ضد النساء والفتيات حول العالم.

وذكرت الشركة في بيان صحفي أن مساهمتها في هذه

في نهاية سبتمبر 2020 مقارنة بمستواه بنفس الشهر من 2019

«الشال»: انخفاض رصيد أدوات الدين العام إلى 1.072 مليار دينار

539.1 مليون دينار صافي أرباح
159 شركة مدرجة



مطلقة بنحو 66.5 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 137.6 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2019، وتفصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرفق.

وتشير نتائج الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري إلى تحسن أداء 39 شركة مقارنة مع أداؤها لنفس الفترة من عام 2019، من ضمنها زادت 22 شركة مستوى أرباحها و 17 شركة إما انتقلت من الخسائر إلى الربحية أو خفضت مستوى خسائرها، أي أن 24.5% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 120 شركة تراجعاً في مستوى أرباحها، ضمنها 44 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 76 شركة أخرى إما انتقلت من الربحية إلى تحقيق خسائر أو ارتفع مستوى خسائرها. وفي قائمة أعلى الشركات الراححة، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً بنحو 689.5 مليون دينار كويتي، أي نحو 127.9% من إجمالي الأرباح المطلقة، أو نحو 71.8% من قيمة أرباح الشركات الراححة، فيما حققت باقي الشركات الراححة (63 شركة) أرباحاً بقيمة 270.3 مليون دينار كويتي. تصدرها شركة "بنك الكويت الوطني" بنحو 168.7 مليون دينار كويتي، وجاءت شركة "زين" في المرتبة الثانية بنحو 131.6 مليون دينار كويتي، و"البنك الأهلي المتحد (البحرين)" في المرتبة الثالثة بنحو 125.5 مليون دينار كويتي، واحتلت "بيت التمويل الكويتي" المرتبة الرابعة بنحو 101.2 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 221 مليون دينار كويتي، وبلغت قيمة خسائر باقي الشركات (76 شركة) نحو 199.6 مليون دينار كويتي، حيث حققت "مجموعة الصناعات الوطنية" أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 55.1 مليون دينار كويتي، تلتها شركة "أسيكو للصناعات" بنحو 38 مليون دينار كويتي.

ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن أرباح الشركات المدرجة - 30 سبتمبر 2020: بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن الأشهر التسعة الأولى من السنة الحالية 159 شركة، أو نحو 92% من عدد الشركات المدرجة البالغ 173 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها من عدد الشركات المدرجة البالغة 173 شركة، وذلك صافي أرباح بنحو 539.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تراجع بلغت 66.6% مقارنة بمستوى أرباح الأشهر التسعة الأولى من عام 2019 البالغة نحو 1.613 مليار دينار كويتي. وعند مقارنة أرباح الربع الثالث من العام الجاري البالغة نحو 298.3 مليون دينار كويتي مع أرباح الربع الثاني لنفس العينة البالغة نحو 55.4 مليون دينار كويتي، نجدها قد ارتفعت بنحو 438.7%، وارتفعت كذلك بنحو 60.9% عند مقارنتها مع أرباح الربع الأول من عام 2020 البالغة نحو 185.4 مليون دينار كويتي، ذلك ربما يوحي إلى أن أرباح الربع الرابع إلى ارتفاع. وفي التفاصيل، زادت 4 قطاعات من مستوى ربحيتها عند مقارنة أداؤها مع أداء الفترة ذاتها من عام 2019، بينما انخفضت أرباح 4 قطاعات، وانتقلت 5 قطاعات أخرى من الربحية إلى الخسارة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. أفضل القطاعات أداء كان قطاع السلع الاستهلاكية الذي زاد أرباحه من نحو 9.2 مليون دينار كويتي إلى نحو 12 مليون دينار كويتي، تلتها قطاع النفط والغاز الذي زاد أرباحه من نحو 8.4 مليون دينار كويتي إلى نحو 9.1 مليون دينار كويتي، تلاهما في الارتفاع قطاع الرعاية الصحية الذي زاد أرباحه من نحو 2.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 3.1 مليون دينار كويتي، بينما تراجعت أرباح قطاع البنوك من نحو 914.6 مليون دينار كويتي إلى نحو 475.5 مليون دينار كويتي، وتبعه في قيمة التراجع قطاع الخدمات المالية الذي حقق خسائر

نهاية سبتمبر 2019 أي بنسبة نمو بلغت نحو 6%، نتيجة ارتفاع قيمة ودائع القطاع العام بنحو 866 مليون دينار كويتي وارتفاع قيمة ودائع القطاع الخاص بنحو 1.741 مليار دينار كويتي. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - لا يشمل الحكومة - نحو 38.212 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 83%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي منها نحو 36.028 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 94.3% وما يعادل نحو 2.184 مليار دينار كويتي بالعملة الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضاً. أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل مازال لصالح الدينار والدولار الأمريكي مقارنة بنهاية سبتمبر 2019، فتذكر النشرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل مازال لصالح الدينار الكويتي في نهاية الفترتين. حيث بلغ الفرق نحو 0.809 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.848 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.885 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.912 نقطة لودائع 12 شهر، بينما كان ذلك الفرق في نهاية سبتمبر 2019 نحو 1.015 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.968 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.998 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 1.019 نقطة لودائع 12 شهراً. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في سبتمبر 2020 مقابل الدولار الأمريكي نحو 305.755 فلساً كويتياً لكل دولار أمريكي، بارتفاع للدولار الأمريكي بلغ نحو 0.7% مقارنة بالمتوسط الشهري لسبتمبر 2019 عندما بلغ نحو 303.760 فلساً كويتياً لكل دولار أمريكي.

4.1% وبلغت قيمة القروض الميسطة ضمنها نحو 12.469 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 73.2% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب التسهيلات المقدمة لشراء أوراق مالية ضمنها نحو 2.596 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 15.2% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.596 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 9.131 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 22.8% من الإجمالي (نحو 8.575 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2019)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الائتمانية تمويلات شخصية عقارية، ولقطاع التجارة نحو 3.552 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 8.9% (نحو 3.382 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2019)، ولقطاع الصناعة نحو 2.044 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.1% (نحو 2.008 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2019)، ولقطاع المقاولات نحو 2.031 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.1% (نحو 2.067 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2019)، ولقطاع المؤسسات المالية - غير البنوك - نحو 1.182 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 3% (نحو 1.083 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2019). وتشير النشرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 46.021 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 63.4% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 2.607 مليار دينار كويتي عما كان عليه في

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن إحصاءات مالية وتقديرية - سبتمبر 2020: يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية التقديرية الشهرية لشهر سبتمبر 2020، المنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد انخفض بما قيمته 1.300 مليار دينار كويتي ليصبح 1.072 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2020 مقارنة بمسواه في نهاية سبتمبر 2019، أي ما نسبته نحو 2.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2020 والذي سيبلغ نحو 36.780 مليار دينار كويتي (تقديرات EIU)، وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 1.500%، ولمدة سنتين 1.625%، ولمدة 3 سنوات 1.750%، ولمدة 5 سنوات 1.875%، ولمدة 7 سنوات 2.000%، ولمدة 10 سنوات 2.125%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام المحلي (100% في نهاية سبتمبر 2019).

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2020 قد بلغ نحو 40.009 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 55.2% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.916 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 5% عما كان عليه في نهاية سبتمبر 2019. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية بنحو 17.036 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 16.358 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2019) وبنسبة نمو بلغت نحو

7.8 مليون دينار خسائر «الأهلي الكويتي»



بنود الإيرادات، أهمها بند صافي الإيرادات الفوائد الذي انخفض بنحو 18.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 19.7%، وصولاً إلى نحو 76.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 95.2 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2019. ومن جهة أخرى، انخفضت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 422 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 0.8%، عندما بلغت نحو 10.10 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 50.52 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2019. حيث انخفض بند مصروفات موظفين بنحو 2.45 مليون دينار كويتي بينما ارتفعت بنود مصروفات أخرى بنحو 2.03 مليون دينار كويتي، وارتفعت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية، حيث بلغت نحو 48.5% مقارنة بنحو 38.9%. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 4.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 7.1%، عندما بلغت نحو 56.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 60.6 مليون دينار كويتي. وبذلك، انخفض هامش صافي الربح حيث بلغ نحو 5.1% - بعد أن بلغ نحو 8.4% خلال الفترة المماثلة من عام 2019.

جاء في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن نتائج البنك الأهلي الكويتي - 30 سبتمبر 2020: أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للشهر التسعة الأولى من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن البنك حقق خسائر (بعد خصم الضرائب) بلغت ما قيمته 7.8 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 23.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 150%، مقارنة بأرباح بلغت نحو 15.5 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام الفائت. ويعود السبب في تحقيق البنك خسائر إلى انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من انخفاض المصروفات التشغيلية، وعليه انخفض الربح التشغيلي بنحو 26 مليون دينار كويتي أو بنسبة 32.8% ليصل إلى 53.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 79.2 مليون دينار كويتي. وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية انخفاضاً بنحو 26.4 مليون دينار كويتي أو نحو 20.4%، وصولاً إلى نحو 103.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 129.7 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض جميع

«برقان»: تمكين المرأة لها من دور فعال في المجتمع

شارك بنك برقان ودعم حملة ال 16 يوم للأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة والتي تستمر تحت شعار "لنّ العالم برتقالياً"، ويشارك بنك برقان في هذه القضية العالمية من خلال إضاءة كل من فرع بيان والسلام والعدلية باللون البرتقالي تضامناً مع الحملة ابتداء من يوم الأربعاء الموافق 25 نوفمبر وحتى يوم الخميس الموافق 10 ديسمبر 2020. تتدرج الحملة ضمن إعلان "القضاء على العنف ضد المرأة" الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تواجه النساء حول العالم أشكالاً عديدة من العنف الجسدي والنفسي، مما يمنع تحقيق المساواة والنمو والسلام على النحو الأمثل. وقال ماجد عيسى العجيل رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان: "يسرنا المشاركة بهذه الحملة، حيث يسعى بنك برقان من خلال المسؤولية المجتمعية على دعم وتمكين المرأة لما لها من دور بارز وفعال في المجتمع، فيسعدنا المشاركة ودعم حملة "لنّ العالم برتقالياً" أسوة بالكثير من الدول والمنظمات العالمية للقضاء على العنف ضد المرأة. كما نؤكد على حرصنا وتشجيعنا للحد من جميع أشكال التمييز ضد المرأة تضامناً ودعم لجهود الدولة في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة التي هي جزء من خطة التنمية الوطنية ورؤية كويت جديدة 2035".

تجدر الإشارة إلى أن بنك برقان كان من أوائل البنوك الكويتية التي وقعت على مبادئ تمكين المرأة (WEPS) في موقع الأمم المتحدة، كما تعهد البنك في العام 2018 بتقديم دعمه المستمر لتحقيق مستقبل أكثر استدامة من خلال توفير فرص متكافئة للنهوض بالمرأة. وشارك موظفات عدة في ورشة عمل بناء القدرات حول مبادئ تمكين المرأة التي تم تنظيمها في كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت والتي سعت إلى تعزيز أجندة المساواة في البلاد.

«التجارة»: إصدار رخص الاستيراد العام للشركات دون مراجعتها



وذكرت الوزارة أن رقمنة الخدمات لقطاعات الوزارة يقلص إجراءات الطلب المقدم مشددة على أنه لإنجاز المعاملات المذكورة، قامت الوزارة بالربط الإلكتروني مع العديد من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وجاري استكمال أعمال الربط مع الجهات الأخرى بهدف تقديم معاملات أون لاين بالكامل للمراجع دون الحاجة للمراجعة. وأشارت التجارة إلى التطور الكبير في خدمات الوزارة ابتداء من إطلاق مركز الكويت

أعلنت وزارة التجارة والصناعة، إطلاق خدمة إصدار استيراد عام عبر الخدمة الذاتية أي من مكتب الشركة طالبة الترخيص بشرط أن النشاط يسمح بإصدار هذه الرخصة عبر بوابة الوزارة الإلكترونية الخاصة باستقبال مراجعي الوزارة Eapp.moci.gov.kw وقالت "التجارة" في بيان صحفي، إن ذلك يأتي استكمالاً لمسيرة التطوير في وزارة التجارة والصناعة، داعية جميع الشركات إلى استخدام الخدمة وإصدار التراخيص فوراً دون مراجعة الموظف الإدارية إليها عبر البوابة الإلكترونية المذكورة أعلاه.

وأضافت، أن هذه الخدمة تأتي استكمالاً من مشروع رقمنة خدمات إدارة الشركات وتمهيدا لخطوات متسارعة لإعداد هيئة كاملة لخدمات قطاع الشركات والتراخيص التجارية، لافتة إلى أنها تقدم خدمات شاملة "أونلاين" دون الحاجة للمراجعة الشخصية للوزارة لاغلب المعاملات حيث أن هذه الخدمات وفرت 900 زيارة شهرياً على الوزارة كما قلصت زيارات مراجعات جهات حكومية عبر الربط الإلكتروني معها فضلاً عن تعزيز قدرة موظفي الوزارة على العمل من دون تكسد المعاملات بالتدقيق.